المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
كلية التربية
قسم الإدارة التربوية والتخطيط

التطوير النوعي للتعليم الجامعي كما يتصوره أعضاء هيئة التدريس بجامعتي أم القرى والملك عبد العزيز

إعداد الطالبة
دلال عبد القادر عبد الله مخلص

إشراف الدكتور
سهيل حسن قاضي

متطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط

الفصل الدراسي الثاني

عام ١٤١٠هـ

"" ملخـــص الدراســـة ""

عنوان الدراسة : التطوير النوعي للتعليم الجامعي كما يتصوره أعضاء هيئة التدريس بجامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز .

هدفت الدراسة الى رصد تصورات أعضاء هيئة التدريس بكل من جامعتي أم القرى بمكة وجامعة الملك عبدالعزيز بجدة حول واقع ومستوى الأهمية للتطوير النوعي للتعليم الجامعي بأبعاده المختلفة (البرامج الدراسية ، طرق التدريس ، برامج اعداد وتأهيل أعضاء هيئة التدريس ، القبول ، البحث العلمي ، الخدمة العامة) .

استخدمت الباحثة المنهج المسحي مستعينة بأداة الاستبار لجمع بيانات الدراسة . كان عدد المشاركون في الدراسة (٩٥) عضوا من أعضاء هيئة التدريس بالجامعتين . تم تحليل البيانات بالاحصاء الوصفي وتحليل التباين الأحادي واختبار توكي .

وتشير النتائج الرئيسية للدراسة الى :

(١) واقع تطوير وتأهيل أعضاء هيئة التدريس ومراعاة نظام القبول لحاجة سوق العمل وفي المبالغ المخصصة للبحث العلمي وكذلك برامج الخدمة العامة المقدمة لقطاعات المجتمع المختلفة كانت على درجة منخفضة . بينما مسايرة البرامج الدراسية لمتطلبات العلوم العصرية وتركيز تلك البرامج على الجانب المعرفي كانت على درجة عالية .

(٢) وجود فروق ذات دلالة احصائية لتصورات أعضاء هيئة التدريس وفقا لجامعاتهم لواقع التطوير النوعي للتعليم الجامعي لبعدى القبول والخدمة العامة ولصالح جامعة أم القرى في حين أنه لم تظهر فروق دالة احصائيا بين الجامعتين لمستوى الأهمية للتطوير النوعي للتعليم الجامعي .

(٣) وجود فروق دالة احصائيا لتصورات أعضاء هيئة التدريس وفقا لكلياتهم لواقع التطوير النوعي للتعليم الجامعي في بعد طرق التدريس ولصالح الكليات العلمية كما وجدت فروق دالة احصائيا فيما يتعلق ببعد برامج اعداد وتأهيل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ولصالح الكليات النظرية في حين أنه لم تظهر فروق دالة بين الكليات لمستوى الأهمية للتطوير النوعي للتعليم الجامعي .

ومن التوصيات التي توصلت اليها الباحثة مايلي :

١- ينبغي أن لا يقتصر اعداد عضو هيئة التدريس بالجامعة على معرفة قدراته في مجال البحث العلمي بل لابد من الاهتمام بقدراته في مجال التدريس أيضا وذلك بادراج موضوعات خاصة بطرق التدريس في في البرامج الدراسية بمرحلة الدراسات العليا أو جعل هذه الموضوعات في دورات منفصلة يلزم بحضورها الأعضاء بعد الحصول على درجة الدكتوراه .

٢- يحتاج تطوير البحث العلمي بالجامعة الى زيادة المخصصات المالية له لانتاج البحوث النظرية والتطبيقية ويتم ذلك بانشاء مراكز البحوث المتخصصة وتزويدها بكل مايلزم للبحث من طاقات بشرية أو مادية واصدار مجلات دورية لنشر الأبحاث وتشجيع الأعضاء على مزيد من الانتاج حيث أن نسبة البحوث المنتجة الي عدد اعضاء هيئة التدريس منخفضة مقارنة بالمقاييس العالمية .

اعداد الباحثة	اشراف الدكتور	يعتمد عميد الكلية
دلال عبدالقادر عبد الله مخلص	د. سهيل حسن قاضي	د. هاشم بكر حريري
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع

(قائمة المحتويـــات)

(قائمة الجـــــداول)

بالخدمة العامة حسب الخبرة التدريسية •

=ـهـ=ـهـ=ـهـ=ـهـ=ـهـ=ـهـ=ـهـ=ـهـ=ـهـ=ـهـ=

الفصل الأول

(مشكلة البحث)

* مقدمـــــــة :

شهد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية نمواً ملحوظـــاً على مدى يربو على أربعين عاماً منذ إنشاء كلية الشريعة والدراســات الإسلامية بمكة عـام ١٣٦٩هـ . وكلية المعلمين عام ١٣٧٣هـ . وحتى الوقت الحاضر حيث توالى إنشاء الكليات والجامعات والمعاهد العليا في فتـرة تعتبر قصيرة نسبياً مقارنة بعمر التعليم الجامعي في الدول الأخرى وفـي هذا دلالـة على مدى الاهتمام الذي توليه المملكة العربيةالسعودية للتعليم العالي إيماناً منها بدوره الهام والمتمثل في المساهمة في تحقيقأهـداف التنميـــة .

وانطلاقاً من الاهتمام بالتعليم العالي ودوره فـي التنمية الشاملة التي تسعى لها البلاد أنشئت وزارة التعليم العالي عام ١٣٩٥هـ(١٩٧٥م) وأصبح من مسئولياتها الاشراف على برامج التعليم العالي والتنسيق بينها وبين برامج التنمية المختلفة لتزويد مختلف القطاعات بالكوادرالإدارية والفنية ذات التأهيل العالي والقادرة على قيادة وتطوير تلك القطاعات . وقد كانت وزارة المعارف تقوم بالمهـــام السابقة من قبل . أما الرئـاسـة العامة لتعليم البنات فهي التي تشرف على التعليمالعالي للبنات بالإضافـة إلى التعليـم العـام .

وفي ضوء احتياجات خطط التنمية لاعداد الكوادر المؤهلـة علميـــاً والرغبـة في مواكبة ركـب التطور الاجتماعي والعلمي ظهرت خـلال النمـــو السريع للتعليم العالي عدد من الخصائص أبرزها زيادة إقبـال المواطنين على هذا النوع من التعليم لأسباب عديدة منها الطموح في الحصول على أكبـر قدر من التعليم بالإضافـة لاعتبارات إجتماعية واقتصادية أخرى وتبـــع الزيادة في أعـداد الطلاب الراغبين في الالتحاق زيادة في عدد مؤسساتـــه

وتوسعة الموجود منها وزيادة في أعداد المدرسين والاداريين وفي حجم الانفاق عليه. وقد بلغت هذه الزيادة مع نهاية خطة التنمية الثالثة - كما وردت في التقريرالدوري للتعليم العالي (١٤٠٤هـ) - التالي :

- ٨٠ ألف طالب وطالبة بعد أن توقعت الخطة ثلثي هذا الرقم.
- ٤٠٠ تخصصا أكاديميا.
- ٩٠٠ عضو هيئة تدريس.
- ٥٠٠٠٠ ألف خريج منذ إنشاء الجامعات السبع.

وتعتبر الأرقام السابقة مؤشراً لمدى التطور الكمي الحاصل في التعليم العالي والجامعي على وجه الخصوص منذ إنشائه وحتى نهاية خطة التنمية الثالثة ، وتؤكد هذه المؤشرات على تحقق توقعات خطط التنمية في بعض جوانبها وتفوقها في البعض الآخر غير أن التطور الكمي لهذه المرحلة المهمة من مراحل السلّم التعليمي لابد أن يصاحبه تطور في نوعية التعليم حتى يتمشى مع احتياجات خطط التنمية كماً وكيفاً بمعنى أن يسهم في تحقيق الأهداف الموضوعة له ولايسعى لتحقيق بعضها على حساب الآخر.

إن تطوير الأنظمة التعليمية المستمر يعد أمراً مهماً ينبغي أن تأخذ به كل مؤسسة تعليمية لأن الهدف من وجودها يرتبط بأهداف المجتمع الذي تنشأ فيه ويتيح لها ذلك تقييم وضعها الحالي ورصد جوانب القصور ومحاولة تطويرها وتجديدها باستمرار لتناسب احتياجات مجتمعها وتلاحق التطور في العالم الخارجي وعلى ذلك فإن التعليم الجامعي بالمملكة وبالرغم من حداثته نسبياً إلا أن الحاجة إلى تطويره أمر ضروري في الوقت الحاضر لأسباب عديدة يمكن اعتبارها مشكلات يواجهها التعليم الجامعي ومنها :

- اختلاف متطلبات المرحلة السابقة عن الحالية للبلاد.

- القصور الواضح في تلبية حاجات البلاد والخطط الانمائية من الكوادر المؤهلة تأهيلا عاليا ووجود عدد كبير من الكفاءات العربية والأجنبية في العديد من المجالات الحيوية والمهمة في الوقت الحاضر وهذا ما أشار اليه عبدالجواد (١٤٠٧هـ) فبالرغم من ازدياد عدد الجامعات والكليات الا أن هناك نقص واضح في تخصصات عديدة ومهمة لتنمية البلاد حيث ارتبط التعليم الجامعي فيهما بالشهادات والمؤهلات أكثر من ارتباطه باحتياجات التنمية كما أن الجامعات لاتزال تركز على الدراسات النظرية ويمثل عدد المتخرجين منها نسبة كبيرة وهذه ظاهرة تميزت بها أنظمة التعليم العالي في الدول النامية كما ذكر التباش (١٩٨٢م) وأوضح أن سببها يعود الى تركيز الأنظمة الجامعية في بداية نشأتها على اعداد الكوادر المؤهلة تأهيلا عاليا لتولي المناصب القيادية والادارية بالاضافة الى انخفاض تكلفة انشاء الأقسام النظرية والتوسع فيها.

- شدة الطلب الاجتماعي على التعليم. ويرجع ذلك عبدالجواد (١٤٠٧هـ) لتزايد أعداد السكان أولا وعملا بمبدأ تكافؤ الفرص ثانيا الذي أتاح المجال أمام كافة الطلبة الراغبين في اكمال دراساتهم الجامعية. كما هدفت خطط التنمية الأولى (٩٠ – ١٣٩٥هـ) والثانية (٩٥ – ١٤٠٠هـ) الى زيادة عدد الملتحقين بالجامعات والتوسع المستمر في القبول لاعداد الطاقات البشرية التي تحتاجها البلاد للتنمية ، ان هذا الاقبال المتزايد على التعليم الجامعي يعتبر ظاهرة صحية وحضارية الا أنها لابد أن تتم بصورة متوازنة حتى يمكن تجنب آثارها السلبية على مستقبل الطلاب وخطط التنمية .

- أشار أيضا عبد الجواد (١٤٠٧هـ) الى أن تكلفة التعليم

المرتفعة تعد أحد المشكلات التي يواجهها التعليم الجامعي حيث بلغت تكلفة الطالب حسب ما أوضحته خطة التنمية الثانية كقيمة متوسطة (٦١٤٠٩ ريال) وتختلف باختلاف الجامعات والكليات وتبلغ أعلى قيمة لها في جامعة الملك فيصل وأقل قيمة في جامعة الملك عبد العزيز وأم القرى •

- يعد البحث العلمي في الجامعات وقصوره عن معالجة كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مشكلة أخرى بحد ذاتها من المشكلات التي يواجهها التعليم الجامعي ، لأن كثيرا من الموضوعات والمشكلات التي تمت دراستها محصورة بين أرفف المكتبات بالجامعات ولايطلع عليها المعنيون بالأمر أو سواهم سواء لغرض التوعية أو الاستفادة من النتائج التي توصلت لها هذه الدراسات الا فيما ندر ويرجع هذا الى ضعف الصلة بين الجامعة والمجتمع الذي توجد فيه •

- ومن المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي أيضا المناهج الجامعية وانفصالها عن حاجات البيئة والمجتمع التي تدرس لأبنائه ويلاحظ تأثرها بالمناهج الجامعية لجامعات أجنبية وأخرى عربية وافتقارها الى أسلوب متميز وخاص بمجتمعها ويرجع هذا غالبا كما ذكر التباش (١٩٨٢م) الى أن الأنظمة الجامعية في الدول النامية تم بناؤها على أساس نماذج أجنبية وأثّر ذلك بالتالي على كل من التنظيم الاداري بالجامعة والمناهج التي تدرس فيها • وطرق التدريس باعتبارها أحد عناصر المنهج فان عيسوي (١٤٠٤هـ) يرى حاجتها الى التغيير باستمرار والحرص على استخدام أحدث الأساليب في ايصال المعلومات الى الطلاب حيث يلاحظ الاعتماد على أسلوب القاء المحاضرات بصورة كبيرة مما لا يتيح مجالا لتفاعل الطالب مع المادة والاستفادة منها على الوجه الصحيح •

- الخدمات العامة كأحد الوظائف الثلاث الأساسية للجامعة ويلاحظ انحصارها في مجالات محدودة كالقاء محاضرات عامة وندوات وتقديم دورات تدريبية لمنسوبي القطاعات المختلفة وقد كشفت احدى الدراسات التي أجريت بجامعة أم القرى وطبقت على جامعة الملك عبد العزيز بجدة قامت بها الباحثة خديجة زكي (١٤٠٧هـ) عن جوانب القصور في الخدمة العامة التي تقدمها الجامعة للمجتمع بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة .

- ويعتبر عضو هيئة التدريس بالجامعة أحد مدخلات العملية التعليمية المهمة لما له من أثر كبير على المخرجات (الطلاب) وقد ذكر د. الجلال (١٣٩٥ هـ) أن اعداد عضو هيئة التدريس للعمل الجامعي يعاني من قصور سواء في مجال التدريس أو توجيه الطلاب وتوعيتهم وتقتصر البرامج المعدة لتأهيله على جوانب محدودة .

ان هذه المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي تعطي مؤشرا على انخفاض نوعيتها عن المستويات المطلوب تحقيقها معا يؤثر بدوره على نوعية المخرجات (الطلاب) وأكدت كل من خطتي التنمية الثالثة (٤٠٠-٤٠٥هـ) والرابعة (٤٠٥ - ١٤١٠ هـ) بضرورة التركيز على تحسين نوعية التعليم وزيادة كفاءة وفاعلية الموارد البشرية والأجهزة والمرافق ومن هذه المشكلات يمكن تحديد أبعاد الجانب النوعي للتعليم الجامعي موضوع هذه الدراسة .

* **مشكلة الدراسة :**

ركزت الندوة الفكرية الثانية لمدراء الجامعات في دول الخليج العربي المنعقدة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة (١٤٠٥هـ) على التوجهات المنشودة للتطوير النوعي للتعليم الجامعي خلال العشرة أعوام القادمة وطرحت العديد من القضايا في هذا المجال للنقاش والبحث مثل :

- تطوير المناهج الجامعية وايجاد البرامج الدراسية الملائمة لأهداف التعليم الجامعي .
- سياسات القبول والتوسع في التعليم الجامعي .
- تطوير الأنظمة والبنية الادارية للجامعات .
- ترشيد استخدام الموارد البشرية والمالية .

وحيث أن الموضوعات المطروحة كانت أغلبها في صورة مقالات وحتى تاريخ اجراء هذه الدراسة على حد علم الباحثة مضت خمس سنوات من العشر التي حددتها الندوة فان الباحثة رأت اجراء دراسة ميدانية للتعرف على واقع الجوانب التي تم نقاشها في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية وامكانية تطويرها مستقبلا وذلك بقصد الوصول الى الملامح التي سيكون عليها التعليم الجامعي في السنوات القادمة .

كما رأت الباحثة أن تتم الدراسة من خلال استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس بكل من جامعة أم القرى وجامعة الملك عبد العزيز وذلك لأهمية الدور الذي يقوم به عضو هيئة التدريس بالجامعة من حيث اتصاله بالطلاب من جهة وبالادارة من جهة أخرى وتقلده لمنصب قيادي أواداري ومشاركته في مجالس الجامعة المتعددة وامكانية تحسسه للمشكلات ونواحي القصور وتأثيره في القرارات الصادرة غالبا .

* أغـراض الـدراســـــة :

تهدف هذه الدراسة من واقع استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس بكل من جامعة أم القرى وجامعة الملك عبدالعزيز الى :

١ ـ التعرف على مدى التطور النوعي في التعليم الجامعي بكل من جامعة أم القرى وجامعة الملك عبدالعزيز ٠

٢ ـ الكشف عن الجوانب التي ينبغي تطويرها نوعيا للتعليم الجامعي بجامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز٠

٣ ـ الوصول الى تصور للملامح التي ينبغي أن يكون عليها التعليم الجامعي مستقبلا٠

* تساؤلات الدراســـة :

وقد قامت الباحثة بتحديدها كالتالي :

س ١ ماهي تصورات أعضاء هيئة التدريس لواقع التطوير النوعي للتعليم الجامعي؟

س ٢ ماهي تصورات أعضاء هيئة التدريس لأهمية التطوير النوعي للتعليم الجامعي؟

س ٣ هل توجد فروق ذات دلالة احصائية لتصورات أعضاء هيئة التدريس لواقع التطوير النوعي للتعليم الجامعي وفقا لجامعاتهم ؟

س ٤ هل توجد فروق ذات دلالة احصائية لتصورات أعضاء هيئة التدريس لواقع التطوير النوعي للتعليم الجامعي وفقا لكلياتهم ؟

س ٥ هل توجد فروق ذات دلالة احصائية لتصورات أعضاء هيئة التدريس لواقع التطور النوعي للتعليم الجامعي وفقا لخبراتهم التدريسية ؟

س ٦ هل توجد فروق ذات دلالة احصائية لتصورات أعضاء هيئة التدريس لمستوى الأهمية للتطوير النوعي للتعليم الجامعي وفقا لجامعاتهم؟

س ٧ هل توجد فروق ذات دلالة احصائية لتصورات أعضاء هيئة التدريس لمستوى أهمية التطوير النوعي للتعليم الجامعي وفقا لكلياتهم؟

س ٨ هل توجد فروق ذات دلالة احصائية لتصورات أعضاء هيئة التدريس لمستوى أهمية التطوير النوعي للتعليم الجامعي وفقا لخبراتهم التدريسية؟

س ٩ هل توجد فروق ذات دلالة احصائية لتصورات أعضاء هيئة التدريس لواقع ومستوى أهمية التطوير النوعي للتعليم الجامعي ؟

* أهمية الدراسة :

للتعليم العالي دور هام في تنمية المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا وقد تطورت وظيفته واتسعت بحيث أصبحت لاتقتصر على اعداد العاملين في مجال التربية والتعليم فقط واعداد القوى المدربة والمؤهلة تأهيلا عاليا بل تتعدى ذلك للمشاركة في تقديم الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمعات في الحاضر والمستقبل بالاضافة الى مساهمته في نشر العلم والثقافة (عيسوي - ص ٤) ان فهم دور التعليم العالي على هذه الصورة يدعو الى اعادة النظر في دور التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ليسهم بصورة أكثر فاعلية في تنمية المجتمع الذي وجد فيه ويعمل من أجله.

وتعود أهمية هذه الدراسة الى كونها تكشف للمسئولين عن التعليم الجامعي والقائمين على شئونه عن الجوانب النوعية التي تحتاج لتطوير يتناسب مع احتياجات البلاد ويواكب في نفس الوقت حركة التطور العالمية من خلال استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس لهذه الجوانب وحاجتها الى التطوير كونهم أكثر معايشة والمام بها.

كما تعود أهميتها أيضا الى كونها تعطي صورة عن واقع التعليم الجامعي النوعي وادراك انخفاض مستوياته ويساعد بالتالي للوقوف

على نتائج الدراسة بدقة للقيام بالدور المطلوب من حيث اعداد الطلاب بما يتناسب مع حركة التطور السريعة الحاصلة في مختلف ميادين العلوم وتطوير قدراتهم على مواجهة الكم الهائل من المعارف والتطبيقات العملية لها وتغيرها باستمرار بالاضافة الى ضرورة تطوير أنظمته وجعلها ملائمة للبيئة الموجودة بها وتحديث طرق ووسائل التدريس والاهتمام بالبحث العلمي باعتباره أحد الجوانب المهمة التي يقوم عليها التعليم الجامعي ولايتم بدونها اضافة الى الاهتمام بخدمة المجتمع كأحد الوظائف المستحدثة في التعليم العالي لأهميتها في ربط نظام التعليم العالي بواقع المجتمع الموجود فيه .

* حدود الدراسة :

١ - ستقتصر هذه الدراسة على جامعة أم القرى بمكة المكرمة وجامعة الملك عبد العزيز بجدة .

٢ - يتم دراسة الجانب النوعي للتعليم الجامعي واقعه وامكانات تطويره مستقبلا في كل من جامعة أم القرى وجامعة الملك عبد العزيز ويمكن تعميم نتائج هذه الدراسة على الجامعتين قيد الدراسة .

٣ - يتم تطبيق هذه الدراسة خلال عام ١٤١٠ هـ .

٤ - يتم تطبيق هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالتدريس أثناء التطبيق بجامعة أم القرى وجامعة الملك عبد العزيز .

* مصطلحات الدراسة :

التطوير :

مصدر لفعل رباعي (طوّر) على وزن تفعيل ويعني حوله من حالة الى حالة ويقصد بالتطوير هنا حال التعليم الجامعي في الوقت الحاضر وامكانية تطويره الى وضع أفضل في المستقبل (المصباح المنير - الفيومي).

النوعية :

وهي كما ذكرها د. عيسوي (١٩٨٤م) . " يقصد بها الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم الجامعي أما الكفاءة الداخلية فهي تعني مدى قابلية النظام على الاحتفاظ بمدخلاته من الطلاب والانتقال بهم من مرحلة الى أخرى بعد انجازهم لمتطلبات المرحلة السابقة على الوجه الأكمل وتعني الكفاءة الخارجية مدى مساهمة النظام التربوي في الحياة العامة وفي تنمية المجتمع " ص ٣٩ .

التطوير النوعي :

وهو كما شرحه عبدالدائم (١٩٨٣م) " يقصد به تحسين الجانب الكيفي للتربية وهو مايعرف محتوى التربية ويعني جوهر العملية التربوية وما يجرى داخل اطارها الكمي " ، والمقصود به هنا هو تطوير محتوى التربية في التعليم الجامعي والذى يشمل البرامج الدراسية ، وطرق التدريس ، تأهيل أعضاء هيئة التدريس ، القبول ، البحث العلمي ، الخدمة العامة .

والغرض منه هو تجويد الجانب الكيفي لزيادة المردود منه والوصول الى أفضل النتائج بأقل النفقات الممكنة.

أعضاء هيئة التدريس :

هم الأعضاء القائمين بشئون التدريس بالجامعة من حملة شهادة الدكتوراه.

البرامج الدراسية :

هي المقررات الدراسية المخصصة لكل مادة وتشمل خمس عناصر هي الأهداف والمحتوى وطرق التدريس الوسائل التعليمية المستخدمة وأساليب التقويم.

طرق التدريس :

وهي أحد عناصر المنهج الخمسة ويقصد بها الأساليب التي يتبعها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لايصال المعلومات الى الطلاب.

الخدمة العامة :

ويقصد بها أي برنامج قائم ومنظم للمؤسسة التعليمية بهدف استغلال مواردها للمساهمة في ابراز وفهم وحل مشكلات المجتمع عن طريق الاستشارات العلمية والتعليم المستمر والدورات التدريبية والندوات الفكرية والبحوث التطبيقية الموجهة لحل مشكلات القطاعات الخارجية من المجتمع (الوذيناني ، ١٩٨٧م).

البحث العلمي :

عرفه دالين (١٩٨٥م) . "بأنه هو المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل الى حلول للمشكلات التي تؤرق البشرية وتحيرها " ص ٠١ ويقصد به هنا انتاج أعضاء هيئة التدريس ومراكز البحوث بالجامعة من الأبحاث .